تدعيم الحلول الأمنية بتدابير اقتصادية واجتماعية لمكافحة الهجرة غير النظامية

معزيز عبد السلام [1]

[1] أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية، جامعة بجاية، بجاية 06000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: zahirdroit@yahoo.fr

معيفي لعزيز [2]

[2] أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية، جامعة بجاية، بجاية 06000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: lmaifi@yahoo.fr

الملخص:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير النظامية أحد أبرز التحديات الراهنة التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا على اعتبار انتشارها الرهيب، وانعكاساتها الوخيمة بالنسبة لدول العبور ودول الاستقرار، ولهذا سعت الدول لمواجهة هذه الظاهرة بالاعتماد أساسا على الحلول الأمنية من خلال تأمين مراقبة الحدود وتكثيف الدوريات الخاصة بترصد الأشخاص بدون وثائق وإعادة المهاجرين، مع محاولة تدعيمها بتدابير اقتصادية كدعم التنمية الاقتصادية وتحرير التجارة، وتدابير أخرى اجتماعية كترقية سوق العمل ودعم مجالي التكوين والتعليم.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير النظامية، الحلول الاقتصادية، الحلول الاجتماعية.

تاريخ إرسال المقال:2019/12/04، **تاريخ قبول المقال:** 2019/12/16، **تاريخ نشر المقال:** 2019/12/31.

لتهميش المقال: معزيز عبد السلام، معيفي لعزيز، " تدعيم الحلول الأمنية بتدابير اقتصادية واجتماعية لمكافحة الهجرة غير النظامية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 03، 2019، ص ص.145-158.

المقال متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72

المؤلف المراسل: معزيز عبد السلام، zahirdroit@yahoo.fr

Strengthening security solutions with economic and social measures to combat irregular migration

Summary:

The phenomenon of irregular migration is one of the most important challenges facing the international community today, given its scale and impact on transit and destination countries, thus seeking to combat this phenomenon in its entirety. relying mainly on security solutions through border control and the intensification of surveillance patrols of undocumented persons. And the return of migrants, while trying to support them with economic measures such as support for economic development and trade liberalization, and other social measures such as the promotion of the labor market and support for training and to education.

Keywords:

Irregular migration, economic solutions, social solutions.

Renforcement des solutions de sécurité par des mesures économiques et sociales dans la lutte contre l'émigration clandestine

Résumé :

Le phénomène de l'émigration clandestine est l'un des défis les plus importants auxquels la communauté internationale est actuellement confrontée, compte tenu de son étendue et de ses répercussions sur les pays de transit et de destination, cherchant ainsi à lutter contre ce phénomène en s'appuyant, principalement, sur des solutions sécuritaires via le contrôle des frontières et l'intensification des patrouilles de surveillance des personnes sans documents et les reconduites aux frontières. Cette panoplie de solutions sécuritaires est renforcée par des mesures économiques telles que le soutien au développement économique de leurs pays d'origine et à la libéralisation du commerce, et d'autres mesures à caractère sociale telles que la promotion du marché du travail et le soutien à la formation et à l'éducation.

Mots clés:

Migration irrégulière, solutions économiques, solutions sociale.

مقدمة

أخذت ظاهرة الهجرة غير القانونية في البروز كظاهرة دولية في بداية القرن العشرين وعرفت أوج تطوراتها بعد توسع سياسات غلق الحدود في أوروبا في سنوات السبعينات.

يراد بالهجرة غير النظامية دخول الأشخاص – فرادى أو جماعات – إلى دولة أجنبية دون حيازة التراخيص اللازمة لذلك، وتكون لهم نية الاستقرار أو العمل لمدة طويلة ثم العودة إلى وطنهم أو استقرارهم في إقليم دولة أجنبية خارج المدة المحددة في التراخيص[1]، فالمهاجر غير القانوني هو الشخص الذي يكون في وضعية غير قانونية إما بدخوله لإقليم دولة أجنبية بصفة قانونية ثم يتحول إلى مهاجر سري بعد نفاذ مدة الترخيص، أو أنه دخل متسللا أو بطريقة غير قانونية[2].

نظرا للآثار والنتائج السلبية التي تلحقها هذه الظاهرة خاصة بالنسبة لدول العبور ودول الاستقرار[3]، والتي ستواجهها تحديات كبيرة لإدماج المهاجرين داخل المجتمع والحد من التوترات المحتملة بين المواطنين والأجانب التي ينتجها اختلاف الثقافات والمعتقدات، إلى جانب مشكلة التمييز العنصري وتغذي هذه الدول على أن فكرة المهاجرين يساهمون في ارتفاع نسبة البطالة، بالإضافة إلى أنهم ينشرون في مجتمعاتها عدة آفات اجتماعية كالإجرام، الأمراض الجنسية والعمل الموازي،...إلخ، وكذلك بالنظر إلى فشل السياسات الفردية التي بادرت بها العديد من الدول في الحد من الهجرة السرية ذلك من خلال عجزها على تعزيز وتأمين مراقبة الحدود وتكثيف الدوريات الخاصة بترصد الأشخاص بدون وثائق وإعادة المهاجرين الغير قانونين إلى البلدان التي دخلوا منها، تفطنت أغلب الدول المعنية بل وأكدت على ضرورة التعاون وتنسيق الجهود وتكثيفها فيما بينها قصد معالجة والبحث عن السبل وإيجاد الحلول المناسبة لردع ظاهرة الهجرة غير الشرعية. فما هي يا ترى السبل والحلول المقترحة لمحاربة الهجرة الغير القانونية من طرف الدول المعنية بها؟

بالنسبة للحلول المقترحة للهجرة السرية فيمكن تصنيفها إلى قسمين: قسم يشمل حلول على المدى القريب كمراقبة الحدود ومكافحة شبكات تهريب المهاجرين السريين، وقسم آخر يتضمن حلولا على المدى البعيد وهي تتعلق بدعم التنمية في مجالات مختلفة كإستراتجية لمحاربة الهجرة غير القانونية.

---

[1]– **قزو محمد أكلي**، الوضع القانوني للمهاجرين في فرنسا، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق، 1986، ص ص 21 و 22.

[2]- **صايش عبد المالك**، التعاون الأورو. مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية الحقوق، 2007، ص 12.

[3]– على خلاف دول العبور ودول المقصد أو الاستقرار، فإن دول الانطلاق (المصدرة للمهاجرين) تحقق الهجرة عندها عدة نتائج إيجابية فهي تعتبر حلا لمشكلة البطالة في الداخل وتقلل من حدتها، وتساعد على تكوين المهاجرين مهنيا واكتسابهم لخبرات عديدة، إضافة إلى المبالغ المالية الضخمة من العملة الصعبة التي ينقلها المهاجرين إلى أوطانهم،...إلخ، للتفصيل أكثر:
– راجع، **صايش عبد المالك**، المرجع السابق، ص 44.

باعتبار أن الدول الأوروبية والمغاربية هي من أكثر الدول التي تعاني من الهجرة غير القانونية، لكون أن دول أوروبا تمثل الملاذ الوحيد لتوافد المهاجرين السريين من جهة، والنظر إلى أن الهجرة لديها أبرزت العديد من الإشكاليات كمشكلة الإدماج، المعاملات التمييزية، البطالة وبروز تيارات حزبية معادية للمهاجرين من جهة أخرى، فإن الدول المغاربية كذلك تشغلها عدة محاور متعلقة بها كفقدانها لرعاياها والبعد الاجرامي لها، كنشاط شبكات التهريب وكذلك بعض الجرائم التي تعتبر فضاء خصبا للمهاجرين السريين كالنصب والتزوير والدعارة،...إلخ، وعليه فإنه وفي كل مرة سوف نتطرق إلى الإشارة في مداخلتنا للسبل والحلول التي احتواها التعاون الموجود بين الدول الأوروبية والمغاربية في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية[1].

أولا: التدابير الأمنية كآلية لوقف الهجرة غير النظامية

يندرج ضمن الإستراتجية الأمنية التي يمكن للدول المعنية بالهجرة غير الشرعية الاعتماد عليها من خلال التعاون والتنسيق فيما بينها في مجال مراقبة الحدود وتصديها لشبكات تهريب المهاجرين غير القانونيين.

أ- مراقبة الحدود

إن عملية مراقبة الحدود تعتبر من أهم الركائز الأساسية لردع الهجرة غير القانونية، وهي تعبير عن حق الدول في تنظيم الهجرة الوافدة إليها وفي نفس الوقت هي حماية تمارسها الدولة على إقليمها من تدفق التجمعات السكانية الأجنبية.

وهذا ما جعل التنسيق في مجال مراقبة الحدود أمرًا حتمياً بين الدول المغاربية التي هي بحاجة ماسة إلى الإمكانيات الأوروبية التكنولوجية منها والمادية، وكذلك حاجتها إلى خبرة أعوانها المختصين في مراقبة الحدود، والاتحاد الأوروبي من جانبه لا يمكنه الاستغناء عن دور الدول المغاربية للحد من تدفق المهاجرين السريين سواءًا كانوا رعاياها أو القادمين من دول إفريقية جنوب الصحراء[2].

1- المساعدات المادية

بازدياد تدفق نسبة المهاجرين إلى أوروبا، وأمام العجز الذي شهدته الدول المغاربية من خلال عدم تمكنها في السيطرة على حدودها نظرا لعدم إمتلاكها لكل الإمكانيات المادية والبشرية والتجهيزات التكنولوجية الحديثة، لجأت هذه الدول إلى توجيه ندائها لأوروبا من أجل مساعدتها أكثر للتحكم في تنظيم حركة الأشخاص ولبت

[1]- **TALHATI Fatiha**, « Migration et développement en méditerranée, vieux débats, nouveaux enjeux », *Revue Monde arabe- Maghreb- Machrek*, Hors série, (Décembre 1997). p 74.
[2]- **GIULARDO Donatella**, « Les migrations en provenance du Maghreb et la pression migratoire : situation actuelle et prévisions », Cahier de migration internationales, n°15, Genève, 1997.

أوروبا الدعوة وقامت بتخصيص عدة أغلفة مالية من أجل تدعيم مراقبة الحدود إذ أصبحت تقدم سنوياً مساعدات من أجل تفعيل أكثر للأجهزة المختصة في المراقبة، لتبلغ المساعدات التي تقدمها للمغرب حوالي 40 مليون أورو باعتبارها هي الدولة المعنية الأولى بالهجرة مغاربياً[1].

وبفضل هذه المساعدات انطلقت عدة ورشات بالشريط الحدودي الشرقي للمغرب لتشيّد ما لا يقل عن 20 مركز مراقبة جديد وتزويدها بالوسائل البشرية الكفيلة بمواجهة عمليات الاجتياز غير الشرعية للحدود، وبالموازاة مع ذلك يتم إقامة مسالك وطرق برية لتسهيل تنقل وتدخل وحدات حرس الحدود، كما يتم التخطيط حاليا لإقامة سياج سلكي شائك يمتد على طول الحدود المغربية الجزائرية.

والجدير بالذكر في هذا المقام، هو أن المساعدات سوف يكون لها تأثير أكبر لو شملت الدول المغاربية الأخرى كالجزائر مثلا التي يساعد إقليمها كثيرا في تنامي الهجرة غير القانونية بالنظر إلى كون أنها منطقة عبور أساسية للمهاجرين السريين.

2- تبادل الخبرات

إن تبادل الخبرات بين الدول المعنية بالهجرة يمكن اعتبارها كذلك كإستراتجية هامة في مجال مراقبة الهجرة السرية وخصوصا بين الجهات الأمنية المعنية بذلك.

ويشمل مجال تبادل الخبرات والمعلومات كل العناصر المتعلقة بالهجرة غير القانونية خاصة الطرق التي يستعملها المهاجرون للتسلل عبر الأقاليم (المناطق التي تستعمل كمنافذ للتسلل إلى الإقليم)، وكذلك مختلف الوسائل التي تستخدم للاتصال والتنقل الخاصة بشبكات التهريب مع التركيز على مراقبة تحركات هذه الشبكات لمعرفة مجالات نشاطها والأماكن التي تتموقع فيها، وللإحاطة بالطرق التي تستخدمها الاستقطاب المهاجرين والخلايا التي تستعملها للترويج بأعمالها، وكذا كيفية ضمان توصيل المهاجرين وما ينتج عن ذلك من علاقة بين المهربين وموظفي الدولة الذين يتم إرشائهم من طرف هذه الشبكات ليوفروا كل الظروف اللازمة لتسهيل تسلل المهاجرين ودخولهم وعادة ما يكونوا هؤلاء المستخدمين هم من موظفون إداريون أو حرس حدود أو عمال موانئ وبواخر[2].

وعلى هذا الأساس نجد الإتحاد الأوروبي قد بادر إلى ذلك من خلال دعوته إلى إنشاء مدرسة مشتركة تقوم بإعداد وتدريب ضباط مختصين بمراقبة الحدود (فرونتاكس)[3]، وأمام ضرورة وأهمية التنسيق بين الجهات الأمنية المختصة بذلك دعت اللجنة الأوروبية إلى وجوب تبادل المعلومات فيما بينها في قرار رقم 2005/267،

[1]-**DOUICHI Karim**, « Le Maroc se mobilise contre l'immigration clandestine », Journal le Matin (Quotidien Marocain) (D.P) 04/10/05, in www.lematin.ma.

[2]- **صايش عبد المالك**، المرجع السابق، ص 78.

[3] - **Commission européenne**, Décision n° 267/2005 du 16/03/2005 établissant un réseau d'information et de coordination entre les services chargés de la gestion des flux migratoires.

وقامت بتشكيل لجنة خبراء في 19 فيفري 2004 بموجب القرار رقم 2004/377 أسندت لها وظيفة دراسة وتبادل المعلومات الميدانية حول الهجرة غير القانونية والتعاون مع مختلف الأجهزة الأوروبية المختصة بهذا المجال كمصالح تنظيم الهجرة وضباط التنسيق المختصين مع الدول المعنية بهذه الظاهرة من خلال أجهزتها المختصة هي كذلك كمديرية الهجرة ومراقبة الحدود المغربية والديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية الذي تعتزم السلطات الجزائرية على إنشائه[1]، ولكون أن كل هذه الدول ليست لها الإمكانيات اللازمة لمراقبة حدودها البرية وشواطئها البحرية التي يمر منها الجزء الكبير من المهاجرين سرا، فإن التعاون في مجال مراقبة الحدود هو أمر ضروري والذي يجب أن يشمل ثلاثة نقاط أساسية وهي:

– إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية خاصة بتنظيم دوريات مشتركة لكون أن مثل هذه المبادرات محدودة.

– تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الإطار.

– اتخاذ إجراءات بين مختلف هذه الدول لمراقبة الحدود وتحديث الترسانة القانونية اللازمة لردع المهاجرين السريين والتي يجب أن تستهدف أكثر الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال والناقلين سواء منهم البريين والبحريين أو الجويين[2].

مع أنه تجدر بنا الإشارة إلى أن تبادل المعلومات لابد أن تشمل أيضا مجال معاملة المهاجرين الذين يتم ضبطهم، وهذا ما تضمنه البروتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين الذي يعتبر من بين أهم الاتفاقيات المبرمة بين الدول المغاربية والطرف الأوروبي والذي حث على ضرورة تبادل المعلومات بين الأطراف في مجال الهجرة غير القانونية[3]، كما تناولته أيضا الاتفاقية الموقعة مع الجزائر في المادة 184 في الفقرة الأولى منها والمتعلقة بالتعاون في مجال الوقاية من الهجرة السرية[4].

كما تضمن أيضا بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين مجموعة من الأطر المهمة التي يتم فيها تبادل المعلومات حيث حث دول الأطراف وخاصة تلك التي لها حدود مشتركة أو التي تقع على الدروب التي يهرب عبرها المهاجرون أن تتبادل فيما بينها ووفقا لنظمها القانونية والإدارية الداخلية أي معلومات ذات صلة تتعلق خاصة بـ :

---

[1]– **درقي محمد**، إنشاء ديوان مركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية قريبا، جريدة الخبر، العدد 4754، بتاريخ 2006/07/13، ص 02.

[2]– **بوقنطير الحسن**،آليات مواجهة الهجرة السرية، (دون تاريخ)، في: wwww.aljazeera.net

[3]– راجع نص المادة 05 من وثيقة إعلان برشلونة التي تتضمن الشراكة الأورو– متوسطية المنبثقة عن قمة برشلونة بتاريخ 27 و1995/11/28.

[4]- Accord euro- méditerranéen Etablissant une association entre la Communautés européennes et leurs états membres, d'une part, et la république Algérienne démocratique et populaire d'autre part.

– نقاط الانطلاق والمقصد وكذلك الدروب والناقلين ووسائل النقل المعروف أو المشتبه بأنها تستخدم من جانب جماعة إجرامية منظمة.

– هوية وأساليب عمل التنظيمات أو الجماعات الإجرامية المنظمة.

– أصالة وثائق السفن الصادرة عن الدولة الطرف وصحتها من حيث الشكل، وكذلك سرقة نماذج ووثائق سفر أو هوية ما يتصل بذلك من إساءة استعمالها.

– وسائل وأساليب إخفاء الأشخاص ونقلهم[1].

ثانيا: محاربة شبكات التهريب

يتمثل الحل الأمني الثاني في وقف الهجرة السرية في مراقبة ومكافحة نشاط الشبكات التي تقوم بتهريب المهاجرين خاصة تلك الجماعات المتخصصة في تهريبهم ونقلهم على بلد الاستقرار، أين أصبح حجمها يزداد يوم بعد يوم وأصبحت تعمل تقريبا دون ردع ولا رقابة على الصعيد الدولي. وقد دخلت عصابات التهريب هذه أعمال العبودية في القرن الواحد والعشرين طمعا بالمال وتطورت من شكلها البدائي بصورة سريعة فاستطاعت أن تبتكر أساليب جد متطورة للقيام بنشاطاتها وأنشأت لها طرقا جديدة بلغت حد شراء السفن العابرة للمحيطات مخصصة فقط للتهريب[2].

وعلى هذا الأساس، فإن ردع ووضع حد لعمليات هذه الشبكات التي تتاجر بالبشر والاستغلال الذي تمارسه من خلال مطالبتها للثمن الباهظ الذي تتطلبه عملية التهريب[3] يعتبر من بين نقاط أو عناصر التعاون بين الدول المغاربية والأوروبية، بحيث ترجع أولى المبادرات المتعلقة بمحاربة تهريب المهاجرين تلك التي احتواها إعلان برشلونة في المحور المتعلق بالتعاون في المجال الاجتماعي والثقافي في بند خاص تحت عنوان " الإرهاب وتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة "، وحثت على ضرورة عقد اجتماعات دورية للمختصين من أجل

---

[1]- أنظر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000.

[2]- **جوزيف غرين**، الولايات المتحدة وإئتلاف دولي يعرقلان عملية المهاجرين، (دون تاريخ)، في http://usinfo.state.gov/journals/itgic/0801/ijga/

[3]– يصل الثمن الذي تتطلبه عملية التهريب بالمهاجرين في أمريكا إلى 70 ألف دولار، وقدرها المكتب الدولي للعمل بـ: 200 إلى 300 دولار، ولكنها ترتفع إذا كانت الوجهة من آسيا إلى أمريكا لتصل إلى مبلغ يفوق 30 ألف دولار، للتفصيل أكثر، أنظر:

– **ب– زينب**، الرق الحديث يتحدى الاتفاقيات الدولية: 12 مليون "عبد" يجنون 32 مليار دولار سنويا، جريدة الخبر، العدد 4701، بتاريخ 2006/05/13، ص 14.

ضبط التدابير العملية التي يجب اتخاذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والقضائية و الإدارية لمحاربة الجريمة المنظمة[1].

كما تضمنت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدولة الجزائرية من خلال نص المادة 86 في فقرتها الأولى، والتي أشارت إلى أن التعاون التقني والإداري بين الأطراف من شأنه أن يعزز أكثر دور السلطات المختصة في مكافحة جريمة تهريب المهاجرين وإيجاد الإجراءات المناسبة للوقاية منها[2].

ثالثا: دعم التنمية كإستراتجية لمحاربة الهجرة غير القانونية

تشير كل المعطيات إلى احتمال تصاعد ظاهرة الهجرة السرية بشكل أكبر خاصة من منطقة إفريقيا خلال الألفية القادمة، ذلك راجع من جهة إلى مختلف الأزمات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها ومن جهة أخرى إلى اتجاه السياسات الدولية المنتهجة في مجال التصدي لظاهرة الهجرة إلى حلول سطحية لا تتعلق بدوافعها وإنما بسد طرقها دون إزالة أسبابها[3].

وعليه فإن معالجة أسباب الهجرة السرية يساهم في حلها بصفة معتبرة عكس الحلول الأمنية التي تؤدي إلى تشجيعها، وهذا ما أكدته الكثير من المنظمات الدولية كالمكتب الدولي للعمل، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على إقامة دراسات جادة حول الهجرة الدولية في البحر المتوسط واقتراح حلول بديلة للهجرة الإفريقية نحو أوروبا وأمريكا ذلك بتفعيل الشراكة في مجال التنمية، والقيام بنقل الأسباب التي تستقطب المهاجرين إلى دول الانطلاق عن طريق دعم التنمية في دول المصدر لاسيما فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي والاجتماعي، وهو الشيء الذي باشر به الاتحاد الأوروبي من خلال إعلان برشلونة لعام 1995 والذي كرسته اتفاقيات الشراكة الأورو – مغاربية التي حاولت أن تعالج المجالات الداخلة في أسباب الهجرة غير الشرعية.

أ- دعم التنمية في المجال الاقتصادي كآلية لوقف الهجرة غير القانونية

إذا كانت بلدان الانطلاق تعرف تأخرا في التنمية وتمر بظروف اقتصادية صعبة لا يمكن تحديها ومواجهتها، وبالمقابل هناك تنمية متقدمة وظروف معيشية مغرية في دول الاستقرار (المقصد)، فهذا لا محال أنه سوف يشجع على التوافد إلى هذه المناطق المزدهرة حتى وإن كان الأفراد مرتبطين ارتباطا وثيقا وشديدا ببلدانهم وبالأرض التي يعيشون فيها.

---

[1]- راجع في ذلك، نص إعلان برشلونة، مرجع سابق.

[2]- Accord d'association entre la Communauté Européenne et l'Algérie, op.cit.

[3]- **أديرنتي أديبوجو**. «قضايا الهجرة الدولية و اتجاهاتها الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء»، (ترجمة البهنسي محمد)، المجلة الدولية للشؤون اجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة، العدد 165، (سبتمبر 2002)، ص 206.

وعليه فإنه يجب أن تكون هناك عناية فائقة من طرف الدول بالجانب الاقتصادي من أجل التوصل إلى حل مشكلة الهجرة غير القانونية[1].

وفي هذا السياق، كان هناك اهتمام شديد على المجال الاقتصادي بل وأخذ حصة الأسد في موضوعات الشراكة الأورو – مغاربية والمتعلقة بجانبين: الشراكة الاقتصادية من خلال تحرير التجارة عن طريق خلق منطقة للتبادل الحر من جانب، والشراكة المالية من جانب آخر.

1- تحرير التجارة (خلق مناطق للتبادل الحر)

في إطار الاحتمالات المتزايدة للهجرة السرية وسعي الدول لكبحها بنيت آمال كبيرة على تحرير التجارة من أجل السيطرة عليها، واعتبرت حرية التجارة كحل بديل لها[2] بالنظر إلى أنها تساعد كثيرا في دعم اقتصاد الدولة وتساهم في تحقيق النمو انطلاقا من التخصيص الجيد للاقتصاد مع الاستعمال الكبير للإمكانيات الإنتاجية وتحسين طرق التسيير، إضافة إلى كون أنها تساهم في إدخال الاقتصاد في دائرة من الرفاهية وبما أنها ستؤدي إلى ارتفاع عمليات الاستثمار الذي سوف يؤدي ارتفاع الإنتاج وانخفاض في الأسعار ووفرة مناصب الشغل مع تحسن المستوى المعيشي.

وهذا الطرح أكدته العديد من المنظمات الدولية من بينها البنك الدولي الذي حاول في تقارير كثيرة شرح هذه النظرة وبين كيف أن الدول التي عملت على ترقية صادراتها استطاعت أن تتطور بسرعة ونجحت في تفادي الأزمات الاقتصادية ومنها خاصة دول آسيا[3]، ومن جهته يؤكد صندوق النقد الدولي هذا الرأي حيث يدافع خبراءه على ضرورة التحرير المستدام للاقتصاد الوطني سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة.

---

[1]- **جورج فوتيوس**. «الكوكبية والتكامل الإقليمي و الهجرة»، (ترجمة أحمد رضا)، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 165، سبتمبر 2002، ص 74، 75.

[2]- المرجع نفسه، ص 74.

[3]- **زايري بلقاسم**. «الإقليمية الجديدة و مكاسب تحرير التجارة: نموذج عقد الشراكة ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي»، الملتقى الدولي حول "**الجزائر و النظام العالمي الجديد**"، جامعة عنابة، في 29 و 2002/04/30، ص 246، 247.

ونجاعة هذا الحل أكده نجاح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الهجرة غير القانونية الآتية من المكسيك والتي طبقت في إطار برنامج العمل المؤقت المعروف ببرنامج براسيرو (Bracero program)، الذي استعمل في عام 1951 وانتهى العمل به في 1964 إذ أدى إلى تفكيك التعريفات الجمركية من طرف المكسيك إلى تزايد الحركة التجارية للشركات المكسيكية التي ساهمت في توفير فرص العمل التي تعتبر الباعث الرئيسي للهجرة[1].

وللإشارة فقط فإن هذه السياسة لم تفلح لدى الدول المغاربية نظرا لطبيعة الأنظمة المطبق فيها والرافضة لسياسة للاستثمارات الأجنبية، بحيث طالبت الدول الأوروبية بضرورة إحداث الإصلاحات الاقتصادية اللازمة في منظومتها القانونية ذلك من أجل تحرير التجارة وتشجيع الاستثمار، وحددت هذه النقطة في اتفاقيات الشراكة ضمن خمس مجموعات من الأهداف والوسائل والتي لها علاقة مباشرة بدعم اقتصاديات الدول المغاربية إضافة لبناء منطقة التبادل الحر وهي:

- زيادة التدفقات الاستثمارية إلى البلدان المغاربية.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء آليات مؤسساتية للحوار السياسي و الاقتصادي.
- تقديم دعم مالي من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية[2].

2- الدعم المالي

يعتبر الجانب المالي جوهر التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية باعتبار كونها تحضى بالأولوية في الشراكة الأورو- مغاربية، والجانب المالي للشراكة يتجسد في شكل تعهدات قامت بها أوروبا تجاه شركائها لتدعيم نموها الاقتصادي سواء في شكل مساعدات مالية التي يطلق عليها اسم برنامج ميدا، أو في شكل قروض يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي إضافة إلى المساعدات التي تقدمها دول أوروبا لنظيراتها المغاربية، والهدف من الشراكة المالية هو بناء إستراتيجية لتمويل التنمية عن طريق دعم بناء منطقة التبادل الحر وترقية الاستثمارات ودعم كل النشاطات الأخرى ذات الأولوية كالمجال الصناعي مثلا.

---

[1]- **زايري بلقاسم- أ. كورياللي بغداد.** «إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمنطقة البحر المتوسط»، الملتقى الدولي حول:" التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، يومي 8 و 9 ماي 2004، نشر مخبر سامفام، 2005، ص 42و 43.

[2]- **زايري بلقاسم**، الإقليمية الجديدة و مكاسب تحرير التجارة، المرجع السابق، ص 247.

وفي مجال الهجرة السرية يعقد على برنامج الإتحاد الأوروبي للمعاونة والتعاون (ميدا) آمالا كبيرة لتمويل محاربتها خاصة فيما يتعلق بتعزيز مراقبة الحدود في شكل مساعدات تقدم للدول من أجل تفعيل دور الجانب الأمني في هذه العملية، لتصل نسبة المساعدات المقدمة للمغرب الذي يعتبر المستفيد الوحيد حاليا من مبلغ يفوق 40 مليون أورو في عام 2005[1].

أما برنامج بنك الاستثمار الأوروبي فهو يسعى من أجل بناء التكامل الاقتصادي ودعم التقارب الاجتماعي وقصد تحقيق ذلك يقدم مجموعة من الحصص المالية لتمويل المشاريع في أشكال عديدة وهامة وفي شتى المجالات لاسيما منها الطاقة، الاتصالات، البيئة،...إلخ، وتلقت الدول المغاربية قروض مختلفة وصلت قيمتها إلى 4,432 مليار أورو، وتلقت منها الجزائر 1,843 مليار أورو أي ما يعادل 41 % من القروض الموجهة للدول المغاربية[2].

ب- دعم التنمية في المجال الاجتماعي والثقافي كحل بديل لوقف الهجرة غير القانونية

إن دعم التنمية في الجانب الاقتصادي فقط لا يكفي وحده لإزالة مشكلة الهجرة أو الحد منها بل يجب أن يقع اهتماما خاصا بالجانب الأكثر تحكما بها بشكل عام والمتمثل في الجانب الاجتماعي، وعليه فإنه لابد من إعطاء الأولوية لعامل الشغل على اعتباره أنه الدعامة الأساسية لتحرك أو لتثبيت السكان إضافة إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية عنه كالتربية والتعليم وترقية التكوين والمبادلات البشرية.

1- ترقية سوق العمل

إن الشغل يبقى هو السبب الجوهري الذي تفسر به ظاهرة الهجرة بصفة عامة والتنقلات غير القانونية بصفة خاصة، وعلى هذا الأساس فإن ترقية سوق الشغل هو المعيار المعول عليه من طرف الدول لحل مشكلة الهجرة السرية.

فلو تصفحنا مثلا حالة سوق العمل في معظم الدول المغاربية لوجدنا أنه يمتاز بارتفاع كبير في نسبة البطالة ونتيجة لذلك هناك انتشار واسع للظواهر الاجتماعية الخطيرة كالإجرام والمتاجرة بالمخدرات ومن ضمنها توجد الهجرة السرية، فوصلت نسبة البطالة في الجزائر في ظل الأزمة التي عاشتها إلى نسبة تقارب 30% غالبيتهم شباب تقل أعمارهم عن 25 سنة، وهي الفئة الأكثر طلبا للعمل من جهة، ومن جهة أخرى هي الأكثر

---

[1]- منتدى المستقبل الرباط، الهجرة السرية، تشخيص لظاهرة، أنظر في الموقع:
http://www.maec.gov.ma/future/ar/index.htm

[2]- **بن ساسي إلياس و أ. قريش يوسف.** «المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو-متوسطية»، الملتقى الدولي حول:" **التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية**"، جامعة سطيف، في 8- 9 ماي 2004، نشر مخبر سامفام، 2005، ص 628و 627.

مساسا بالهجرة السرية، والشيء المقلق في هذه الأخيرة أنها أصبحت تشمل حتى الشباب المكون وخريجي الجامعات وأصحاب الشهادات العليا[1].

وأمام حدة هذه المشكلة وقلة إمكانيات الدول المعنية بالهجرة فإن تصور الحلول لها والقضاء عليها لا يمكن أن يتم في غياب شرطين أساسين؛ أولهما هو الاستثمار الذي يقوي النشاط الاقتصادي ويرفع من وتيرة سوق العمل، وثانيهما هو ن الجيد لسوق العمل الذي يفترض أن يسير بطرق معينة تسمح بتفادي البطالة.

ويمكن الاستعانة في هذا المقام بتجربة أوروبا في مجال خلق فرص العمل التي تفوق قدرة دول جنوب المتوسط بثلاثة أضعاف، وعليه فإن الشراكة الأورو– مغاربية يمكن أن تلعب دورا فعالا في تنشيط هذا المجال والقضاء على العامل الأول الدافع على الهجرة والتي أكدت على أهمية ترقية الشغل في العلاقات بين الطرفين في ظل التعاون الاجتماعي.

وجسدت هذه الإرادة عمليا بجهود عديدة تسعى كلها إلى تحقيق استقرار سوق العمل في الدول المغاربية ومنها على سبيل المثال: برنامج الدعم والتنمية الاجتماعية الذي أطلق عام 1996 في الجزائر بهدف القضاء على الإقصاء والتهميش الاجتماعيين من خلال ترقية الشغل وإنشاء وكالة للتنمية الاجتماعية التي تسعى لتحقيق هذا الهدف وتمويل المشاريع المتعلق بالأعمال والخدمات التي تؤدي غلى خلق مناصب العمل[2].

2– دعم مجالي التعليم والتكوين

لا يمكن فصل الشغل عن جانبي التعليم والتكوين لأنهما يعتبران الركيزة الأساسية لتطوير وتنمية أي بلد، لذلك كانت لهما المرتبة الثانية في أولويات الشراكة الأورو– مغاربية التي وضعت بعض القطاعات ضمن اهتماماتها ومنها تحسين مستوى التعليم عن طريق فتح حوار دائم ومنتظم حول السياسات التعليمية ينصب بالخصوص على الإعداد والتدريب المهني والتكنولوجي، كما أعطت أهمية بالغة للتعليم العالي والبحث العلمي في إطار تشجيع التعاون بين الجامعات وتبادل الخبرات وعقد ندوات ودراسات مشتركة وفتح مجال للتكوين في الخارج.

[1]-**BOUTALEB Kouider,** « L'impacte de l'élargissement de UE aux PECO sur les mouvements migratoires maghrébins », Colloque International sur "**l'impacte de l'élargissement de UE sur le projet Euro- Méditerranéen**". Université d'Anaba, 06 & 07/12/2003, pp. 51et 52.

[2]– مجلة **بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر**، عدد 5، فيفري 2006، ص 05.

ولكن اجتماعيا تطرح عدة إشكالات أخرى حول الهجرة تتعدى هذه النقاط ومنه ما تعانيه القارة الإفريقية والعالم الثالث من مشكل هجرة الأدمغة، إذ تعتبر إحدى أخطر النتائج السلبية للهجرة على الدول المصدرة خاصة وأن الفئات المعنية بها تتلقى تشجيعات كبيرة من الدول المتطورة[1].

خاتمة

بالنظر إلى كون الهجرة غير الشرعية هي مشكلة تضاف إلى قائمة الآفات الاجتماعية التي تثقل كثيرا كاهل الدول، فإنه لابد ومن الضروري وضع حلول مناسبة واستراتجيات محكمة من أجل محاربتها والقضاء عليها أو على الأقل للحد منها، وذلك لن يتأتى إلا في ظل التعاون والتنسيق المتبادل بين الدول التي تعاني منها سواء تعلق الأمر بدول الانطلاق أو دول العبور أو دول الاستقرار، ولا يجب على هذه الأخيرة اللجوء إلى تكريس الحلول الكلاسيكية فقط (الأمنية)؛ التي تتعلق أساسا على مراقبة الحدود، ترحيل المهاجرين إلى الحدود، محاربة والتصدي لشبكات التهريب أو عن طريق القمع والاعتقالات...إلخ، لأن جميع المهتمين بموضوع الهجرة مقتنعون بأن المقاربة الأمنية وحدها غير كافية لمعالجة قضايا في إطارها العام.

وتبعا لذلك فقد أصبح من الضروري لها إعادة النظر في هذه المقاربة وتدعيمها برؤية جديدة وأخذها بعين الاعتبار متطلبات أخرى أثناء معالجتها لهذه الظاهرة والمتمثلة في ضرورة تجسيدها للحلول على المدى البعيد من خلال بعث ودعم سياسة التنمية في المجالات التي لها صلة بالهجرة غير القانونية لاسيما الجانب الاقتصادي منها والاجتماعي، وهذه الأهداف كلها لن تتأتى إلا من خلال تكريس تعاون فعال ووجود دعم متواصل بين البلدان التي تعاني من الهجرة للشراكة الإستراتجية القادرة على رفع التحديات في مختلف جوانبها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية بغية إيجاد الحلول الكفيلة لكل المشاكل التي تفرزها ظاهرة الهجرة.

[1]– **ستيفن كاسلز**. «الهجرة الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين: الاتجاهات الحديثة و القضايا الكوكبية»، ترجمة البهنسي محمد المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية .مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة، عدد 165، سبتمبر 2000، ص 41.

وعلى هذا الأساس، فعلى مستوى التعاون الأورو– مغاربي في مجال مكافحة الهجرة السرية، فينبغي على دول الاتحاد الأوروبي أن تهتم بإقامة مشاريع تنموية على نطاق واسع في البلدان المصدرة للهجرة لإيجاد الظروف المناسبة التي تغري مئات الآلاف بالبقاء داخل بلدانهم دونما الحاجة غلى ركوب الخطر، ومن ناحية أخرى هي مطالبة بتنظيم عملية الهجرة بالتنسيق الكامل مع البلدان المصدرة وذلك بتحديد القطاعات ومدى حاجاتها من المهاجرين وتنظيم ظروف استقبالهم وضمان حقوقهم الكاملة وكذلك عدم جعلهم يشعرون بأي تمييز أو ممارسة عنصرية.

وعلى البلدان المغاربية المصدرة للمهاجرين أن تعالج الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة والتي تنبع أساسا من واقعها وما تعانيه من عجز وفقر خاصة في مجال التنمية البشرية.